مقالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكويت في حسابات الرد الإيراني

من استهداف قواعد أمريكا إلى مخاطر التمدد عبر العراق

لم تعد احتمالات المواجهة الأمريكية الإيرانية محصورة في حدود الأراضي الإيرانية أو في استهداف المنشآت العسكرية المتبادلة، بل باتت تطرح سؤالاً أكثر اتساعاً يتعلق بجغرافيا الحرب وحدودها، وبمدى استعداد طهران لاستخدام شبكة حلفائها المسلحين في المنطقة لتوسيع نطاق المواجهة ورفع كلفتها على أمريكا وحلفائها. وفي هذا السياق، تبرز الكويت بوصفها إحدى أكثر النقاط حساسية في معادلة التصعيد، ليس بالضرورة باعتبارها هدفاً للاحتلال، وإنما باعتبارها موقعاً جغرافياً وعسكرياً يمكن أن يتحول إلى إحدى ساحات الضغط الإيراني.

وقد اكتسب هذا الاحتمال أهمية إضافية بعد تداول تقارير إعلامية، مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، عن زيارة سرية لرئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، برفقة مسؤولين عسكريين من الحرس الثوري، إلى بغداد، ولقائه قادة فصائل عراقية مسلحة موالية لطهران. وتحدثت الروايات المتداولة عن بحث ترتيبات الإسناد العسكري في حال تعرض إيران لضربة أمريكية جديدة. ورغم عدم صدور تأكيد رسمي مستقل لهذه الزيارة أو لمضمون الاجتماعات، فإنها تكتسب دلالتها من تاريخ العلاقة التنظيمية والعسكرية بين طهران وعدد من الفصائل العراقية، ومن تحركات سابقة لقائد فيلق القدس إسماعيل قآني في العراق.

والأكثر إثارة للانتباه ما ورد في تقارير أخرى عن تحركات أمنية عراقية في محافظة البصرة، وتعزيزات عسكرية قيل إنها جاءت تحسباً لاحتمال استهداف الكويت على يد فصائل مسلحة، سواء عبر الطائرات المسيّرة أو عمليات التسلل والتوغل البري. كما تحدثت تقديرات بحثية عن احتمالات استهداف مواقع القوات الأمريكية في الكويت، ومنها معسكر عريفجان، أو تنفيذ عمليات تهدف إلى أسر جنود أمريكيين. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه المعلومات باعتبارها مؤشرات وتحذيرات تستوجب المتابعة، لا باعتبارها دليلاً قاطعاً على وجود قرار إيراني باجتياح الكويت.

العراق: منصة الإسناد أم ساحة المواجهة؟

تتمثل إحدى أهم أدوات النفوذ الإيراني الإقليمي في شبكة الفصائل المسلحة التي تمتلك حضوراً عسكرياً وسياسياً داخل العراق. وتمنح هذه الشبكة طهران قدرة على توسيع نطاق الرد، وفتح جبهات إضافية، ورفع كلفة أي مواجهة أمريكية معها، من دون أن تضطر بالضرورة إلى خوض جميع العمليات بقواتها النظامية. ومن هذا المنطلق، قد يتحول العراق إلى منصة إسناد عسكري وسياسي في أي مواجهة مقبلة، خصوصاً أن موقع جنوب العراق، وتحديداً محافظة البصرة، يمنح الفصائل المسلحة مجالاً جغرافياً قريباً من الكويت، فضلاً عن قربه من المنشآت النفطية والممرات البحرية الحيوية في الخليج.

لكن المسألة لا تتعلق فقط بقدرة إيران على توجيه الفصائل، بل أيضاً بمدى قدرتها على ضبط سلوكها. فالفصائل ليست بالضرورة كتلة واحدة متطابقة في الحسابات والأولويات، وقد تتخذ بعض الأطراف قرارات تصعيدية تتجاوز حدود ما تريده طهران في لحظة معينة. وهنا يكمن خطر الانزلاق: أن تتحول عمليات الإسناد المحدودة إلى مواجهة إقليمية لا تستطيع الأطراف السيطرة على مساراتها.

كما أن استخدام الأراضي العراقية في استهداف دولة مجاورة يضع الحكومة العراقية أمام معادلة شديدة التعقيد؛ فهي مطالبة بحماية سيادة البلاد ومنع استخدام أراضيها للإضرار بدول الجوار، وفي الوقت نفسه تواجه نفوذ فصائل مسلحة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية لا يمكن تجاهلها.

لماذا الكويت تحديداً؟

تحتل الكويت موقعاً حساساً في حسابات أمريكا العسكرية في الخليج. فوجود القوات الأمريكية ومنشآتها العسكرية، وفي مقدمتها معسكر عريفجان، يجعلها إحدى النقاط التي قد تفكر طهران في استهدافها إذا قررت توسيع نطاق الرد على واشنطن. ومن منظور إيران المحتمل، لا يشترط أن يكون الهدف من استهداف الكويت هو معاقبتها ذاتها، بل قد يكون الضغط على وجود أمريكا العسكري، وإيصال رسالة لأمريكا بأن قواعدها وحلفاءها في المنطقة ليسوا بمنأى عن تداعيات الحرب.

وهنا يجب التمييز بين استهداف الكويت باعتبارها موقعاً لوجود أمريكا العسكري، وبين استهداف الكويت ومؤسساتها ومنشآتها الحيوية. فالأول قد يدخل في حسابات رد إيران العسكري، أما الثاني فيحمل مخاطر سياسية واقتصادية وإقليمية أوسع بكثير.

وتزداد حساسية الكويت بسبب موقعها الجغرافي المتصل بجنوب العراق وشمال الخليج، وبسبب ارتباط أمنها باستقرار حركة الطاقة والتجارة. فأي اضطراب أمني فيها لن يتوقف أثره عند حدودها، بل قد يمتد إلى أسواق النفط، وحركة الملاحة، وثقة المستثمرين، وأمن الإمدادات العالمية.

هل يمكن أن تصل الأمور إلى احتلال الكويت؟

من الضروري هنا الفصل بين ثلاثة مستويات من التصعيد: الهجمات الصاروخية والمسيّرة، والتسلل أو التوغل البري المحدود، ثم الاحتلال والسيطرة على الأرض.

المستوى الأول أكثر قابلية للتحقق، نظراً إلى طبيعة القدرات التي تمتلكها إيران والفصائل المسلحة، وإلى إمكانية استهداف القواعد والمنشآت العسكرية من دون خوض حرب برية تقليدية.

أما المستوى الثاني، أي التسلل أو التوغل المحدود عبر الحدود العراقية الكويتية، فيبقى احتمالاً يستحق الاستعداد له، لكنه يختلف عن القدرة على احتلال دولة والسيطرة عليها.

أما سيناريو احتلال الكويت، فهو أقل ترجيحاً بكثير. فالاحتلال لا يتحقق بمجرد عبور الحدود أو تنفيذ هجوم مباغت، بل يحتاج إلى قوات نظامية كبيرة، وقيادة موحدة، وإمدادات مستمرة، وقدرة على تأمين خطوط التموين والسيطرة على الأرض وإدارة تبعات المواجهة. ولا تبدو الفصائل المسلحة العراقية، بقدراتها الحالية، مؤهلة لتنفيذ عملية احتلال مستدامة لدولة مثل الكويت.

وفوق ذلك، فإن اجتياح الكويت سيحول المواجهة من عمليات ضغط غير مباشرة إلى حرب مفتوحة مع الولايات المتحدة، وقد يستدعي تدخلاً خليجياً ودولياً واسعاً. ولذلك فإن استخدام التهديد والتسلل والهجمات المحدودة يبدو، من منظور حسابات الكلفة والعائد، أكثر احتمالاً من محاولة الاحتلال.

من استهداف القواعد إلى استنزاف الاقتصاد العالمي

لا يمكن قراءة احتمالات التصعيد ضد الكويت بمعزل عن معركة الطاقة والممرات البحرية. فالخليج ليس مجرد مساحة جغرافية تنتشر فيها القواعد العسكرية، بل هو أحد أهم مراكز إمدادات الطاقة في العالم. وأي اضطراب في أمنه ينعكس على حركة النفط والتأمين البحري والشحن والأسعار وسلاسل الإمداد.

ومن هنا، قد يكون توسيع المواجهة إلى دول الخليج وسيلة لتحويل الحرب من مواجهة عسكرية بين واشنطن وطهران إلى أزمة اقتصادية عالمية. فكلما اتسعت دائرة التهديد، ارتفعت كلفة حماية الملاحة والقواعد والمنشآت، وازدادت الضغوط على الأسواق والحكومات، وهو ما قد تستخدمه إيران ورقةً تفاوضية أو أداةً للردع. لكن هذا المسار ينطوي أيضاً على مخاطرة كبيرة عليها؛ إذ إن تهديد دول الخليج قد يدفعها إلى مزيد من التقارب الأمني والعسكري مع أمريكا، ويمنح أمريكا مبررات إضافية لتوسيع وجودها العسكري، بدل دفعها إلى الانسحاب أو التراجع.

والقراءة الأكثر واقعية تشير إلى أن استهداف قواعد أمريكا والمنشآت الحيوية، أو تنفيذ عمليات محدودة عبر الفصائل المسلحة، أكثر احتمالاً من مشروع احتلال الكويت. غير أن ضعف احتمال الاحتلال لا يعني ضعف الخطر؛ فالهجمات المحدودة قد تكون كافية لإحداث اضطراب أمني واقتصادي واسع، وقد تفتح الباب أمام تصعيد يصعب احتواؤه.

وفي المقابل، لا ينبغي أن تتحول دول الخليج إلى رهائن لمعادلة الصراع الأمريكي الإيراني، ولا أن تصبح أراضي العراق منصات لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. فسيادة الدول وأمن شعوبها لا يجوز أن يخضعا لحسابات القوى المتصارعة.

إن أخطر ما يمكن أن تنتجه المواجهة المقبلة هو أن تتحول المنطقة بأكملها إلى جبهة مفتوحة، تتوزع فيها الأدوار بين القواعد العسكرية والفصائل المسلحة والممرات البحرية والمنشآت النفطية، بينما تتحمل شعوب المنطقة وحدها كلفة الحرب ونتائجها.

ولذلك، فإن حماية المنطقة من مخطط أمريكا القادم لن تكون إلا إذا اتحدنا تحت مظلة الإسلام، وأعدنا عزتنا إلى ساحات الوغى، وطالبنا باستعادة مركزنا العالمي بدولتنا الواحدة، ذات القرار الواحد والخليفة الواحد، واستأنفنا الحياة الإسلامية، ابتغاء مرضاة الله، وإن سخط العالم أجمع. فإننا اليوم نملك كل شيء إلا الوحدة، ووحدة القرار، ووحدة المصير، والمبدأ الذي يجمعنا ويحتضننا. فسارعوا واعملوا مع العاملين قبل أن تُدمَّر البلاد ويُقتل العباد.

قال تعالى: ﴿**وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ**﴾.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم